

## الفصل الخامس: التباين والاختلاف في الأنظمة المحاسبية وسبل تجاوزه

1- أشكال الاختلاف المحاسبي: من بين أكثر أشكال الاختلاف المحاسبي أهمية، ما يتعلق بالهدف الأساسي للمحاسبة الذي يختلف من دولة لأخرى تبعا لخصوصيتها الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والثقافية، وهذا من خلال العناصر التالية: سياسة الإفصاح، القياس المحاسبي، قياس النتيجة. 1-1 سياسة الإفصاح: ترتبط عملية الإفصاح بطبيعة الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، خاصة تلك التي تكون طرفا في تمويلها، حيث طبيعة المعلومة المفصح عنها تتعلق بمجموعة من الالتزامات تجاه مستعمليها والمتعلقة بنوعية المعلومة المطلوبة ومدى ملاءمتها في اتخاذ القرار، وبما أن معظم دول النموذج الفرنكفوني تعتمد أساسا على البنوك مقارنة بالأهمية النسبية للسوق المالي، فإن سياسة الإفصاح سيكتفها الغموض نظرا للسرية المطلوبة في إتمام الأعمال. لذلك فإن الإجابة على احتياجات فئة الممولين من المعلومات ستطغى على حساب باقي الفئات لذلك فإن المعلومة المحاسبية تساعد على تتبع ذمة المؤسسة والوقوف على قدرتها على التسديد.

أما دول النموذج الأنجلوساكسوني، فإنها ترى في الشفافية حماية لكل الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية وعاملا لتطوير الأسواق المالية ومساعدة لخدمة عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية، حيث نرى أن تأثير الدولة على الاقتصاد وعادة ما تأخذ الحكومة دورا هاما في النشر والإعلان عن المعايير المحاسبية وكذا أساليب وطرق الإفصاح، على غرار البلدان التي تكون فيها الأسواق المالية حرة ونشطة، فإن إصدار المعايير واختيار طرق عرض المعلومات والإفصاح عنها يقع عبئها على المهنة ذاتها.

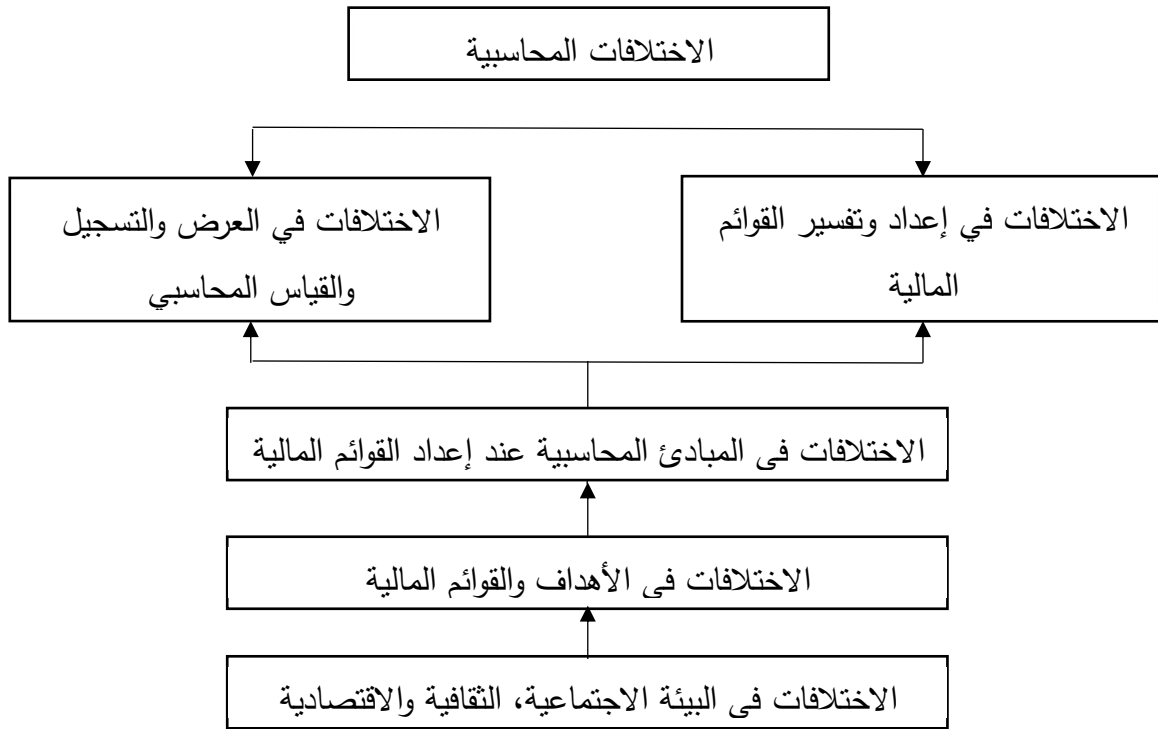
2- القياس المحاسبي: كان لدى كل دولة مجموعتها الخاصة من القواعد المحاسبية وقواعد التقرير المالي، الأمر الذي تسبب في وجود الكثير من الفروقات بين المعالجات المحاسبية المختلفة، ففي سنة 1994 أكدت أحد التقارير التي أجريت أنه هناك عشر فروقات في التطبيق المحاسبي بين ألمانيا والو.م.أ وثمانى فروق في التطبيق المحاسبي فيما بين إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية.

3- قياس النتيجة: ويتوقف حساب النتيجة على مدى تأثير الجباية والتشريعات المحلية على المحاسبة، الدول الفرنكفونية هي دول تتميز بمحاسبة الحذر، أي سيطرة مبدأ الحذر والتأثير الكبير للجباية على قياس النتيجة المحاسبية، والذي يقضي بتقييم عناصر الأصول بأقل من قيمتها، وتساهم هذه العملية ليس فقط في حماية وضمن حقوق الدائنين، بل كذلك في تخفيض قيمة النتيجة الخاضعة للضريبة جراء ارتفاع حصص الإهلاكات والمؤونات، ويعرف هذا الشكل انتشارا واسعا في الكثير من الدول التي تؤدي فيها المؤسسات دورا اجتماعيا (التوظيف، الاشتراكات الاجتماعية). كما تهدف المحاسبة أساسا حسب النموذج الفرنكفوني إلى تحديد نتيجة نشاط المؤسسة وتصوير وضعيتها المالية الصحيحة وذمتها

أما في الدول الأنجلوساكسونية فإن تحديد النتيجة الجبائية يخضع لقواعد مستقلة عن المحاسبة وتعد في قسم خاص بالمحاسبة الجبائية. كما تهدف حسب النموذج الأنجلوساكسوني إلى الإمداد بالقوائم المالية والإفصاح عن أداء المؤسسة التعبير عنه بالنتيجة ومكوناتها.

### 1-3 العوامل المفسرة للاختلاف في الممارسات المحاسبية بين الدول

إن المحاسبة هي نتاج تفاعلات معقدة للعوامل الاقتصادية والتاريخية والاجتماعية والتنظيمية والتي تعكس الاحتياجات الوطنية المنتظر من المحاسبة الإجابة عنها. إن اختلاف هذه العوامل بين الدول قد أدى إلى اختلاف طرق وأساليب المعالجة المحاسبية وأهداف القوائم المالية من دولة لأخرى، ومع تطور وتوسع حركة التجارة الدولية وازدهارها وتطور الأسواق المالية في ظل الانفتاح الذي عرفه العالم ظهرت الحاجة لتقليل هذه الاختلافات ومحاولة التقريب بين الأنظمة المحاسبية المختلفة، ومن بين العوامل المفسرة لهذا الاختلاف نذكر ما يلي:

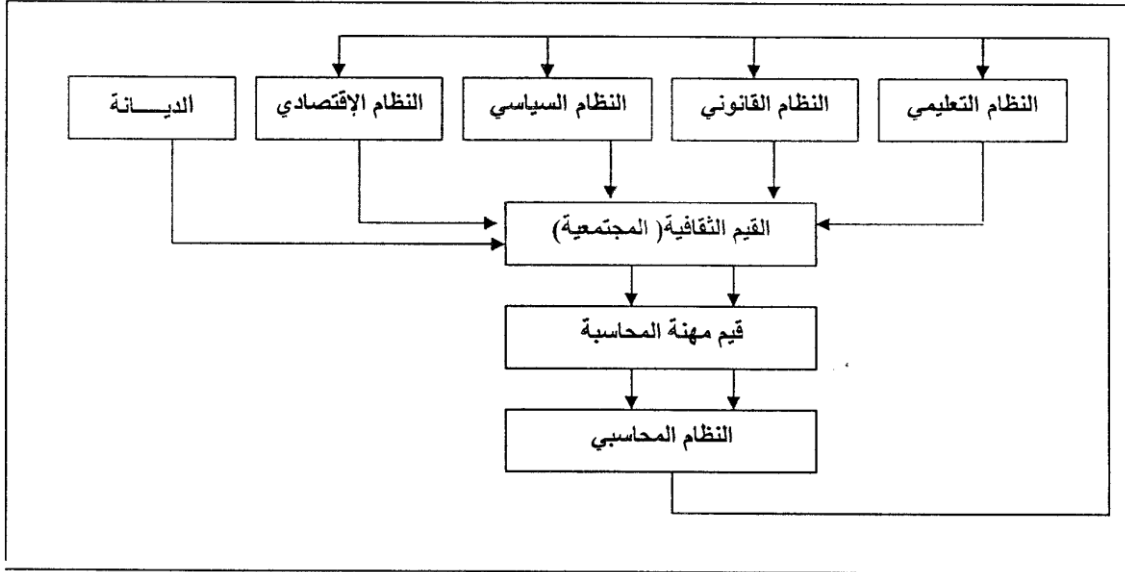


### 2- أسباب الاختلافات في أساليب إعداد القوائم المالية:

قد تبدو أساليب إعداد القوائم المالية متشابهة من بلد إلى آخر، إلا أن هناك اختلافات بين المعايير المتبعة في مختلف الدول، فعلى سبيل المثال، في عام 1993م قام المجمع الألماني *Daimler - Benz* لأول مرة بعرض قوائمه المالية وفق المعايير المحاسبية المحلية (الألمانية) والمعايير المحاسبية الأمريكية، فحسب المعايير المحلية (الألمانية) حققت أرباحاً مقدارها 168 مليون مارك ألماني، لكن عندما تم إعادة تصويرها وفق المعايير المحاسبية الأمريكية وجد بأنه حقق خسارة بمقدار 949 مليون دولار.

ويمكن توضيح أسباب الاختلاف المحاسبي بين الدول في الشكل التالي:

الشكل (1): عوامل اختلاف الممارسات المحاسبية بين الدول.



وفيما يلي تفصيلا لهذه العناصر

## 2-1 النظام الاقتصادي السائد: فعلى سبيل المثال يمكن الكشف عن آثار المتغيرات الاجتماعية

على خصائص النظام المحاسبي طبقا لنوع النظام الاقتصادي السائد في مجتمع معين، حيث يحدد النظام الاقتصادي شكل ومضمون علاقة الملكية، والتي تؤثر بدورها تؤثر على الهيكل القانوني للمؤسسة وسلطة اتخاذ قرارات تخصيص واستغلال الموارد. كما ينعكس ذلك على قياس النتيجة والإفصاح عنها في القوائم المالية بما يتضمن أن اختلاف مفهوم الملكية يمتد تأثيره على باقي علاقات المؤسسة، إذ يحدد هذا المفهوم منطقة المصالح وشكل النظام المحاسبي ونوعية المعلومات المطلوب إنتاجها.

ففي ظل النظام الرأسمالي الذي يعتمد على نظام الملكية الخاصة بصفة أساسية هو كيفية قياس النتيجة الدورية باعتبارها الدافع الرئيسي لاتخاذ قرارات تخصيص الموارد من قبل كل من المستثمرين سواء أكانوا ملاكا (علاقة الملكية) أو مقرضين (علاقة التمويل)، ومن ثم يميل الاختيار *Selection* من بين الطرق والنماذج المحاسبية البديلة إلى تلك التي تولد المعلومات حول نتيجة استغلال الموارد خلال الفترة المحاسبية، وهذا ما يسهل عقد المقارنات بين ربحية المؤسسات وتحقيق الاستقرار المالي النسبي عند اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل.

أما في الدول الماركسية أو الاشتراكية ذات الملكية العامة للدولة والتي يلغى فيها دور جهاز الثمن كموجه لقرارات تخصيص الموارد الاقتصادية وإتباع أسلوب التخطيط المركزي، فقد انعكست هذه الخصائص على مفهوم الوحدة التي تطبق نظام محاسبي موحد يهدف إلى توفير معلومات تستخدم في مجال الرقابة المالية والتأكد من إنجاز الأهداف المخططة مركزيا وتوزيع الموارد من خلال التخطيط والرقابة المركزية، حيث يساعد النظام المحاسبي في هذه الحالة على تجميع المعلومات مركزيا ابتداءً من مستوى الوحدات إلى مستوى الصناعة ثم إلى المستوى الوطني.

كما يؤثر مستوى التطور الاقتصادي للدول على تطور أنظمتها المحاسبية فالدول المتطورة اقتصادياً أين حجم الشركات فيها وتعقيد الأنشطة الاقتصادية يتطلب نظاماً محاسبياً متطوراً يسمح بتلبية احتياجات مختلف معدي ومستخدمي القوائم المالية

**2-2 النظام السياسي:** يؤثر النظام السياسي السائد على المفاهيم المحاسبية، فلسفة وأهداف النظام السياسي في أي بلد تحدد سياسته الاقتصادية وبالتالي أنظمتها المحاسبية، كما تؤثر بعض المتغيرات السياسية كالاستقرار السياسي ودرجة البيروقراطية ودرجة الفساد السياسي على الأنظمة والممارسات المحاسبية.

**2-3 النظام القانوني:** تتأثر الممارسة المحاسبية سواء في منهجيتها أو تطبيقاتها بشدة المؤسسات المرتبطة بقوانين المؤسسات والتشريعات القانونية والضريبية، فالعوامل القانونية تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على مهنة المحاسبة والرقابة والإشراف على ممارستها، وهذا ينعكس على الكيفية التي تعدها المعلومات وكيفية عرضها في التقارير المالية، وذلك بهدف إضافة نوع من الثقة للمستخدمين للمعلومات ويعتبر قانون المؤسسات وقانون المحاسبين القانونيين أكبر مؤثر على عملية إعداد وعرض التقارير المالية وفي المرتبة الثانية تأتي سوق البورصة والنظام الضريبي.

وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين نوعين من الأنظمة القانونية لكل منها تأثير على طبيعة النظام المحاسبي السائد في أي دولة وهما نظام القانون العام ونظام القانون الروماني.

أ- **نظام القانون العام:** نشأ هذا النظام في إنجلترا ثم امتد لتأخذ به دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية ودول الكومنولث. ويحتوي على عدد محدود من المواد التي تتضمن أحكاماً عامة لحالات محددة، والتي تتولى المحاكم تفسيرها بالنسبة للقضايا المختلفة التي تعرض عليها.

ب- **النظام الروماني أو مجموعة القانون المكتوب:** ظهر في الحضارة الرومانية ثم تطور في الجامعات الأوروبية خلال العصور الوسطى، ويتصف بتضمنه على الأحكام التفصيلية التي يتم تطبيقها في الحالات المختلفة، ويعتبر هذا النظام هو النظام القانوني السائد في كثير من الدول، كما تتصف الدول التي تطبق هذا القانون بامتلاكها قانون الشركات المساهمة الذي يتكون من مقاييس قانونية أساسية تحكم المؤسسة الاقتصادية، إضافة إلى وجود قانون محاسبي ينص على قواعد خاصة فيما يتعلق بالقياس والإفصاح. ولقد ساد هذا النظام في كثير من دول العالم كاليابان ودول أوروبا باستثناء بريطانيا.

**2-4 النظام الضريبي:** تحدد التشريعات الجبائية المعايير المحاسبية في العديد من الدول حيث تقوم المؤسسات بتسجيل إيراداتها ومصاريفها في حساباتها لأغراض ضريبية، حيث أن النتيجة الخاضعة للضريبة هي نفسها النتيجة المتضمنة في التقارير المالية (ألمانيا والسويد مثلاً)، إلا أن حساب النتيجة في دول أخرى يتم بشكل منفصل عن النتيجة في التقارير المالية (هولندا مثلاً)، وبالتالي فإن تبني القواعد المحاسبية يأخذ اعتبارات أخرى غير جبائية.

يعود الاختلاف المحاسبي من المنظور الجبائي أساسا لكون حساب الربح في دول المنظومة الأنجلوساكسونية مستقل تماما عن الحسابات الاجتماعية *Les comptes sociaux* للمؤسسة، وأن أهمية المسائل الجبائية تتبع عادة ثقافة المؤسسة. وعلى العكس من ذلك، فإن حساب الربح في المنظومة القارية يقتضي دمج محاسبة المؤسسة بالقواعد الجبائية نظرا لارتباط حساب الربح الخاضع بهذه القواعد، التي لا تستبعد من هذا الربح إلا الأعباء المسجلة محاسبيا.

**2-5 مصادر التمويل:** يعتبر نوع ومصدر التمويل من أهم العوامل الاقتصادية التي يمكن أن يكون لها تأثير على الأنظمة المحاسبية. فمن المعروف أنه غالبا ما تمويل المؤسسات احتياجاتها المالية من خلال مصدرين رئيسيين هما حقوق الملكية (إصدار الأسهم) أو الاقتراض *Borrowing*. فإذا كانت مصادر التمويل هي القروض فإن جل التقارير المالية تكون متوجهة ناحية المقرضين أو الدائنين بدل أن يتم الإفصاح عنها للجمهور على نطاق واسع، أما إذا كانت مصادر التمويل متمثلة في حقوق الملكية فإن التقارير المالية تكون متوجهة نحو الملاك أو حاملي الأسهم.

**2-6 التضخم:** يؤدي اختلاف معدلات التضخم بين الدول إلى ظهور مشاكل وصعوبات بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات حيث أنه يعيق عملية المقارنة بين فروع الشركة الواحدة وبين الشركات المختلفة، ويؤدي ارتفاع معدلات التضخم في بلد ما إلى استخدام أسعار مرتفعة للتحويلات المرسلّة إلى الفرع الكائن مقره بهذا البلد حتى يمكن سحب أكبر قدر ممكن من النقد الموجود في هذا الفرع لتجنب انخفاض القوة الشرائية للنقد بسبب التضخم، كما يؤثر التضخم على تسعير فوائد القرض بين الفروع والشركة الأم إذ يجب أخذ معدل التضخم بعين الاعتبار عند تحديد معدل الفائدة الإسمي.

**2-7 الثقافة المحاسبية:** تعد دراسات *Gray & Hofstede* حول الأبعاد الثقافية وتأثيراتها في التطبيقات والنظم المحاسبية فيها من الدراسات الرائدة في هذا المجال مما يساهم في تشكيل الأطر الحاكمة للتطبيقات المحاسبية التي يتبناها المجتمع، وقد عرف كل من *Gray & Hofstede* الثقافة المحاسبية بأنها: "مجموعة من العوامل التي تكون نتاج المنظور الثقافي لأي مجتمع من المجتمعات، والتي لها دور في التأثير والمساهمة في تشكيل مفهوم الجوانب السلوكية للمجتمع ورسم ملامحها بشكل عام، ومنها نظمه وتطبيقاته المحاسبية خاصة، كما تعكس تفضيل الأحكام الشخصية *Subjective* للمهنيين والتنظيم الذاتي للمهنة إزاء الأحكام والمتطلبات القانونية وسيطرته على تنظيم المهنة *Profession*".

ولقد قدم *Hofsteds* تعريفا عن مكونات الثقافة وتم تحديد مكوناتها بأربعة أبعاد تعكس الاتجاهات الثقافية للبلد وتفسير 50% من الفروق في أنظمة القيم *Value Systems* بين بلدان العالم، وهي:

- أ- الفردية مقابل الجماعية *Individualism versus collectivism*؛
- ب- بعد فروقات السلطة *Power distance*؛
- ج- درجة تجنب عدم التأكد *Strong versus weak uncertainty avoidance*؛
- د- الذكورة مقابل الأنوثة *Masculinity versus femininity*.

2-8 **المستوى التعليمي:** إن النظام التعليمي ومستوى المعرفة بالقراءة والكتابة في أي دولة يؤثر على النظام المحاسبي فيها من زاويتين هما:

أن المستخدمين للمعلومات المحاسبية ذوو المستوى التعليمي الجيد يمكنهم فهم المعلومات المحاسبية الفنية المتقدمة؛

أن المحاسبين الموجودون داخل الدولة والذين لديهم معايير تعليمية متقدمة عادة ما يكونون مدربين بشكل جيد، كما أنهم يمتلكون الصلاحيات الضرورية والمهارات الكافية للوفاء بواجباتهم ومسؤولياتهم المهنية بالكامل.

2-9 **الديانة السائدة:** لها دور جوهري في التأثير على المبادئ المحاسبية، فالدول الإسلامية مثلاً يفترض بها أن تعتمد نظاماً اقتصادياً بعيداً عن الربا، بالإضافة إلى البحث عن أدوات لعرض وتوصيل البيانات المتعلقة بالمعاملات الآجلة مثلاً.

### 3- مشاكل الاختلافات المحاسبية وطرق تجاوزها:

3-1 **مشاكل الاختلافات المحاسبية:** ينتج عن تنوع الاختلاف في التطبيق المحاسبي بين دول العالم إلى وجود مشاكل قد تكون خطيرة في بعض الأحيان ومن بينها:

أ- **إعداد وعرض المعلومات المحاسبية:** تقوم العديد من المؤسسات في مختلف أرجاء العالم بإعداد وعرض البيانات المالية للمستخدمين الخارجيين، ورغم أنه قد يبدو أن تلك البيانات متشابهة يبدو بين بلد وآخر، إلا أن هناك اختلافات قد ترجع إلى اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية من بلد إلى آخر، كما قد ترجع تلك الاختلافات إلى أن كل دولة تأخذ في اعتبارها احتياجات مختلف فئات مستخدمي البيانات المالية عند وضع متطلبات إعداد البيانات المالية محلياً.

ولقد أدى اختلاف تلك الظروف إلى استخدام تعاريف متعددة لعناصر البيانات المالية كالموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصاريف، كما أدت تلك الظروف إلى استخدام معايير مختلفة للاعتراف بعناصر البيانات المالية وتفضيل أسس مختلفة للقياس، يضاف إلى ذلك تأثير نطاق البيانات المالية والإفصاحات الواردة بتلك البيانات لتحقيق عناصر البيانات المالية.

ب- **إعداد القوائم المالية الموحدة التي تعدها المؤسسة القابضة والتي لها مؤسسات تابعة أجنبية:** مثال ذلك عندما تكون لمؤسسة ما فروع تابعة لها في أكثر من دولة في مختلف أنحاء العالم، فكل مؤسسة تابعة تطبق التطبيق المحاسبي الذي يتطلبه قانون الدولة التي توجد فيها، وأهم ما تتطلبه كل دولة هو إعداد القوائم المالية باستخدام العملة المحلية للدولة، وعندما تقوم المؤسسة الأم بإعداد القوائم المالية الموحدة يجب عليها تحويل القوائم المالية للمؤسسات التابعة إلى تلك القوائم المعدة حسب المبادئ المحاسبية للدولة التي يوجد بها المقر الرئيس للمؤسسة.

وبذلك فتنوع التطبيق المحاسبي بين مختلف الدول يخلق عدة مشاكل منها ما يتعلق بإعداد القوائم المالية الموحدة التي تعدها الشركة القابضة التي لها شركات تابعة أجنبية، حيث تضطر الشركة القابضة إلى تحويل القوائم المالية للشركات التابعة إلى قوائم معدة حسب المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في البلد المقر (المصدر) في تاريخ الميزانية. أو عند دخول الشركات إلى أسواق رأس المال الأجنبية بهدف الحصول على رأس المال عن طريق بيع أسهم أو اقتراض أموال العملة الأجنبية فتضطر إلى إعداد القوائم المالية حسب المبادئ المحاسبية في الدولة التي يتم تحويل رأس المال إليها.

### 3-2 طرق تجاوز الاختلافات المحاسبية: يمكن تجاوز الاختلاف بإحدى هاتين الطريقتين:

أ- الاعتراف المتبادل *Mutual Recognition*: يتحقق هذا الشكل عندما تقبل دولة ما القوائم المالية للمؤسسات الأجنبية التي تعدها وفق مبادئها الوطنية، تعتبر هذه الطريقة حلاً لمشكلة الدخول للأسواق المالية الأجنبية، على أساس أن القواعد المحاسبية الوطنية المطبقة من قبل مؤسسات دولة ما عند البحث عن مصادر التمويل في أسواق دولة أخرى، تلقى الاعتراف المتبادل (مبدأ المعاملة بالمثل).

بالرغم مما لهذا الشكل من آثار إيجابية على المؤسسات، نتيجة تجنيبها مصاريف وأعباء إضافية تنتج من إعادة معالجة الحسابات، إلا أن حدودها الأساسية تتمثل في الخلل الذي قد يحدث عند قياس أداء المؤسسات الوطنية والأجنبية، خاصة إذا كان التباين في الأنظمة المحاسبية للدولتين قوي الدلالة، كأن يتم القبول بقواعد محاسبية لدولة صغيرة كمكافئ للقواعد المحاسبية المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب- الاعتراف المتبادل المعياري: ويتمثل في تطوير جملة من المعايير المحاسبية الدولية دون خيارات، على أن يترك للمؤسسة في كل دولة إمكانية تقديم أو عرض قوائمها المالية حسب معاييرها الوطنية، شريطة أن تقدم ملاحقها جداول تحول *Tableaux de passage* تتضمن التوفيق بين معاييرها الوطنية والمعايير الدولية المطورة خصيصاً لهذا الغرض.

وبالرغم من أن هذه الطريقة قد لا تخل بخاصية المقارنة التي يجب أن تتوفر في القوائم المالية التي تعدها المؤسسة طبقاً للمعايير الوطنية، إلا أن اعتمادها يطرح عدة تساؤلات حول طبيعة جداول التحول شكلها ومحتواها ومدى توافقها.